

تأثير البنية الشرطية على الأحكام الفقهية في آيات الطلاق في القرآن الكريم

المؤلف الأول¹ : د. عاطف عبد الكريم محمد السلامة Dr. Atef Abd Alkarem Mohammad Al Salamat

_____Atef.salamat@yahoo.com جامعة البلقاء التطبيقية / كلية السلط للعلوم الإنسانية

Article info معلومات المقال	Abstract ملخص
تاريخ الاستلام: 2023/05/06 تاريخ القبول: 2023 /05/13 تاريخ النشر 29 جويلية 2023 الكلمات المفتاحية : البنية الشرطية، آيات الطلاق، الأحكام الفقهية	يتناول هذا البحث موضوعا بالغ الأهمية وهو: "تأثير البنية الشرطية على الأحكام الفقهية في آيات الطلاق في القرآن الكريم". وذلك بهدف التعرف على الكيفية التي أثرت بها بنية الجملة الشرطية على أحكام الطلاق الفقهية. ولقد أثرنا في هذا البحث استخدام مصطلح "البنية الشرطية"، بدلا عن المصطلح التراثي الذي ساد في كتب القدماء وهو "جملة" الشرط أو الجزاء، والذي اعتمد فيه علماء اللغة الأوائل على فكرة البناء الجملي في اللغة العربية الذي يعتمد على فكرة الاسمية والفعلية في اللغة العربية.
Key words (05)	This research investigated the "impact of the conditional structures on the jurisprudential provisions in the verses of divorce in the Holy Quran." The aim is to understand how the structure of Arabic conditional sentence affected the jurisprudential provisions of divorce. In this research, we have opted for the term of "conditional structure" instead of the former term found in traditional books, which is "conditional sentence or consequence (apodosis)". The earlier Arab linguists, who used this term, relied on the concept of sentential construction in the Arabic sentence that is based on the nominal and verbal notions in the Arabic language

¹ المؤلف المرسل : د عاطف عبد الكريم محمد السلامة

الدراسات السابقة

لقد حظي "أسلوب الشرط"، أو "جملة الشرط"، أو "البنية الشرطية"، باهتمام عدد كبير من الباحثين القدماء والمحدثين، في العديد من السياقات برزها السياق القرآني الكريم، والسياق الشعري، والسياق النثري. ونذكر من هذه الدراسات المهمة، دراسة بعنوان: "أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، دراسة في المستويين التركيبي والدلالي"، للباحثة قمرية بنت سعيد الكندي، وفيها ظهرت قدره الباحثة وأدواتها المنهجية لتقديم دراسة جمعت فيها ما قيل في "الشرط" جملة وأسلوباً، قديماً وحديثاً، منطلقة من نص أدبي متميز لتوضح صور "الشرط"، واستعمال الجاحظ إياه في بلوغ غايته منه ومدى مطابقته معياري "الشرط"، نحويًا على وفق إحصاء دقيق⁽¹⁾، كما نشرت الدكتور سهير كاظم حسن في حولية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة بحثاً بعنوان: "أسلوب الشرط والجزاء في سورة الطلاق".⁽²⁾

كما قدم الدكتور شوقي المعري بحثاً قيماً تحت عنوان: "أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير: قراءة نقدية معاصرة نشره في مجلة التراث الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب"⁽³⁾

ومن الدراسات القيمة حول موضوع أسلوب الشرط، دراسة بعنوان: "أسلوب الشرط في كتاب نهج البلاغة، دراسة نحوية تطبيقية"، للباحثة يسرى خلف سمير ديوان السعدي، وهي جزء من إكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير المقدمة لكلية الآداب الجامعة المستنصرية رجب 1430،⁽⁴⁾

ومن الأبحاث المهمة المنشورة في هذا الموضوع بحث بعنوان: "أسلوب الشرط وأدواته في سورة البقرة"⁽⁵⁾ للباحث دفع الله حمد الله حسين، يقول: "وقد هدف البحث إلى التعرف على أسلوب الشرط وأدواته في سورة البقرة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق هدفه، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن سورة البقرة تميزت بشيوع أدوات الشرط فيها، وتميز أسلوبها بذلك حيث وردت فيها عشر أدوات، تكررت في (125) موضعاً، واختتم بطرح عدة توصيات منها مراجعة الطرائق الأسلوبية للوسائط الإعلامية في ضوء الأساليب القرآنية."⁽⁶⁾

ويتصل بهذا البحث بحث بعنوان: "إن الشرطية في القرآن الكريم، سورة البقرة أمودجاء، دراسة تركيبية تطبيقية للباحث حسين سالم خليفة"⁽⁷⁾. ويتصل بهما بحث بعنوان: "الشرط ب(إن) و(إذا) في القرآن الكريم"، نشره الباحث علي فوده في مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض.⁽⁸⁾

وتناول الباحث مهند حسن الشاوي⁽⁹⁾ موضوع الفرق الدلالي بين "إذا" و"إن" الشرطيتين، وبلاغة آية "حيث سلط الضوء على الآية (131) من سورة (الأعراف). وأشار إلى أن البعض لا يستطيع التفريق بين أداتي الشرط "إذا" و"إن" من حيث دلاليتهما، ويحسب أن لهما

نفس الدلالة، والواقع أن العرب تستعمل كلاً منهما في سياق خاص ومعنى من المعاني. وتطرق المقال إلى أن "إذا" يستعملها العرب حين يكون السبب الشرط الداخلة عليه راجح الوقوع، وأما "إن" فيستعملها العرب إذا كان السبب مرجوح الوقوع أو راجح العدم. وقدم المقال شرحاً لـ "إذا" و"إن" في الآية (131) من سورة (الأعراف). كما أوضح المقال أن البلاغة أحياناً تقتضي استعمال إحداها مقام الأخرى على سبيل المجاز والمعنى الثانوي، فتستعمل "إن" في مقام القطع لنكتة بلاغية لطيفة، فمن ذلك ما ذكره "الجرجاني": عدم جري المخاطب على موجب عمله، كالقول لمن يؤذي أباه (إن كان أباك فلا تؤذه). كما أن "إذا" تستعمل في الشرط المشكوك في ثبوته أو نفي لأغراض منها، تغلب المتصف بالشرط على غير المتصف به. (10)

ومن الدراسات المهمة رسالة ماجستير للباحثة جملة دوواد عبد الجليل، والتي تقدمت بها عام 2010 للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب والعلوم من قسم اللغة العربية بجامعة الشرق الأوسط بالأردن. (11)

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال الدراسة المقدمة من الباحثة سميرة محمد الشروان التي قدمت للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة الخليل 2006. تقول الباحثة في مقدمة الرسالة: "وأما ما ورد على لسان العرب من كلام منثور، فلم نجد دراسة تناولت أسلوب الشرط في خطبه أو وصية أو رسالة أو مقاله لذلك اخترت أسلوب الشرط في النثر الجاهلي خاصة في الخطابة الجاهلية، فجاء موضوع الرسالة: "أسلوب الشرط في خطب العرب ووصاياهم في كتاب "جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت..... ولما كان مطلب هذه الدراسة الكشف عن أسلوب الشرط في الخطب الجاهلية من الناحيتين التركيبية والدلالية، وجب علي الاستقراء الخطب الجاهلية واستخراج ما فيها من مادة شرطية أو مادة تتعلق بأسلوب الشرط ثم محاولة تطبيقها على القاعدة النحوية لمعرفة مدى تطابق كلام النحاة مع ما قاله العرب". (12)

والمتتبع للدراسات السابقة التي عاجلت "جملة الشرط" أو أسلوب الشرط يجدها كثيرة ومتنوعة، ولكننا لم نجد من بين هذه الدراسات - كثرها - دراسة تناولت "آيات الطلاق" رغم أهمية الموضوع، لما يترتب عليه من أضرار تهدد تماسك الأسرة المسلمة من جانب، وما يتعلق به من حقوق للمرأة المطلقة كفله الإسلام الذي كرم المرأة، وكفل حقوقها طفلة وامرأة وأم ومتزوجة ومطلقة.

مفهوم البنية

ولقد أثرنا في هذا البحث استخدام مصطلح "البنية الشرطية"، بدلا عن المصطلح التراثي الذي ساد في كتب القدماء وهو "جملة الشرط أو الجزاء، والذي اعتمد فيه علماء اللغة الاوائل على فكرة البناء الجملي في اللغة العربية الذي يعتمد على فكرة الاسمية والفعلية في اللغة العربية.

واعتمد الدارسون المحدثون على مصطلح "أسلوب الشرط" الذي تأثروا فيه بالمناهج النقدية الحديثة، ونخص بالذكر هنا المنهج الأسلوبية، الذي تعامل مع النصوص اللغوية بوصفها أساليب قابلة للإحصاء والدراسة. ويُقصد بها في علم اللغة مجموعة مركبة من العناصر المتناسكة، والمتداخلة فيما بينها، بحيث تُلغى فكرة التفرد؛ بل يتوقف كل عنصر على بقية العناصر الأخرى، ومدى علاقته بها؛ فتكون البنيوية عبارة عن دراسة العلاقات بين البنى المختلفة في النص الأدبي. وقد لخص القول (دي سوسير) - الذي يُعدّ أبو البنيوية - بأنها تنظيم يعبر عن تماسك العلاقات داخل ذلك النص الموحد. أما عالم الاجتماع ليفي شتراوس فإنه يعرفها بأنها: (مجرد منهج أو نسق يمكن تطبيقه على أي نوع من الدراسات. يُفهم من ذلك أن البنيوية نظرية قائمة على تحديد وظائف العناصر المترابطة الداخلة في النص. إن أول من أسس منهج البنيوية العالم اللغوي السويسري (فردينان دي سوسير 1913م)، في محاضراته التي ألقاها عن ثنائية اللغة والكلام، وثنائية المحور التاريخي التطوري، والمحور التزامني الوصفي، إضافة إلى ثنائية علمي اللغة: الداخلي والخارجي.

وقد قامت البنيوية على هذه الثنائيات اللغوية المتقابلة، وإن كان سوسير - كما أشرت سابقاً - لم يعبر بلفظ (البنية) وإنما (نظام)؛ ولكن اختلاف اللفظ لا يُشكل مادام يقصد المعنى نفسه للبنية. وقد استفاد سوسير من مبادئ المذهب التجريبي الذي تبنته الدراسات اللغوية.

منهج الدراسة:

وقد اخترنا "نظرية التحليل النحوي" والتي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي كمنهج للدراسة. ونجد الدكتور فخر الدين قباوة يقف عند مصطلح "التحليل النحوي" محاولاً أن يجد تعريفاً جامعاً مانعاً، فيحدده بقوله: "والتحليل الذي نريد: هو تمييز العناصر اللفظية والدلالية والتشكيلية المكونة للعبارة بعضها من بعض بالاعتماد على أدلة المقام والمقال وظواهر الصوت والشكل والتركيب، لدارس تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها وتحديد أنساقها وأنماطها وخصائصها ووظائفها وما بينها من علاقات وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة والنحوية عامة، وما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة بغية كشف صورة النظم التي يقوم بها والدلالات التي متعاونة في حيز التركيب الصرفي والتركيب الإعرابي والسياق العام للتعبير." (14)

المبحث الأول: أسلوب الشرط

الشرط في اللغة: "إلزام الشيء، والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط." (15) والشرط عند النحاة: ترتيب أمر على آخر بأداة وأدوات الشرط هي الأدوات التي تستعمل في هذا الترتيب (16) وكلمة الشرط: "تطلب وجود جملتين يلزم وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فأدوات الشرط كلمات وضعت لتدل على التعلق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية." (17) وغالبا ما تقوم الجملة الشرطية على أركان ثلاثة: "أداة تؤدي وظيفة الربط والتعليق يصطلح عليها "أداة الشرط"، ركن معلق عليه يسمى (عبارة الشرط) وهي في المثال السابق (تعمل خير)، وركن معلق عليه (عبارة الجواب) وهي في المثال السابق (تجز به).

والتركيب المعبر عن فكرة التعليق بتمامها يسمى الجملة الشرطية، نحو: إن تعمل خيرا تجز به.

تحدثنا آنفا في مصطلح الشرط نفسه، والمصطلحات المستعملة لعناصره، وقيل: إن المصطلح في الشرط أربعة: مصطلح يدل على فكرة الشرط في العربية كونه أسلوبا، ومصطلح ينطوي تحته التركيب الشرطي بجميع أجزائه أي تنطوي تحته مكونات هذا الأسلوب وثالث يدل على الجمل المعلق عليها أو المرتبط بها ورابع يدل على الجمل المعلقة أو المرتبطة⁽¹⁸⁾

وهذه المصطلحات الأربعة لم يتم الاتفاق عليها تماما. وفي هذا البحث نستعمل مصطلح بنية الشرط للدلالة عليه فكرة ومصطلح الجملة الشرطية للدلالة عليه تركيبا، ومصطلح جملة الشرط للدلالة على الموقف عليه أو المشروط، ومصطلح جواب الشرط " للدلالة على الموقوف أو المشروط له.

وكان سيبويه في كتابه قد أطلق عليه الجزاء والأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي،⁽¹⁹⁾ ومعنى الجزاء: المكافأة على الشيء، جزاء به وعليه جزاء وجزاه مجازاة وجزاء،⁽²⁰⁾ وهذا المدلول اللغوي بقي مستعملا عند كثير من النحاة بعد سيبويه بلا نظر إلى المعاني التي قد يدل عليها التركيب بعيدا عن هذا المعنى اللغوي في كثير من التراكمات الشرطية.

أطلق سيبويه (ت 180هـ) على أدوات الشرط ما يجازى به من الأسماء غير الظروف... وما يجازى به من الظروف،⁽²¹⁾ وحروف الجزاء⁽²²⁾، واستعمل مصطلح الأفعال للدلالة على جملة الشرط، ومصطلح الجواب للدلالة على جواب الشرط قال: وأعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله⁽²³⁾. وقال " وأعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء⁽²⁴⁾. وأطلق على الجواب أيضا الآخر " فقال " لأن الآخر لا يكون جزما⁽²⁵⁾.

واستعمل الفراء (ت 207هـ) مصطلح الجزاء بمعنى الجملة الشرطية عامة، فقال: كل استفهام دخل على جزاء، فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفس والجزاء شرط لذلك الخبر⁽²⁶⁾.

والمبرد (285هـ) يُدرج أسلوب الشرط في باب المجازاة، وحروفها، فالجزاء لديه كما هو عند الفراء هو الجملة الشرطية بأسرها وقد استعمل مصطلحات سيبويه الأول والثاني والفعل، وجوابه، يقول: إن تأتي آتاك، وجب الإتيان الثاني بالأول⁽²⁷⁾، وأطلق على جملة الشرط الابتداء، قال: فأما إذا فتحتاج إلى الابتداء والجواب⁽²⁸⁾. وذكر " لأنها (إذا) داخلة على الفعل وجوابه⁽²⁹⁾ ويُحسب للمبرد حق الأسبقية في القول بمصطلح الشرط حيث قال " وهي حروف المجازاة تدخل للشرط⁽³⁰⁾. ويتابعهما في أن الجزاء هو الجملة الشرطية عامة ثعلب في مجالسه فيذكر: " زيد لما قمت ضربت. يجوز على الجزاء⁽³¹⁾.

وذكر ابن الأنباري (577هـ) في أسرار العربية " قوله: أنها (إن) تقتضي جملتين: الشرط والجزاء⁽³²⁾ وقال فما العامل في جواب الشرط؟⁽³³⁾ وقال بعد ذلك: " وأما من قال : أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب...⁽³⁴⁾، فالأنباري استعمل مصطلحات الشرط وفعل الشرط للشرط والجزاء .

و قال ابن هشام (761 هـ) : " يسمى الأول منهما شرطا، ويسمى الثاني جوابا وجزاء⁽³⁵⁾ .

وُجدت عدة مصطلحات عند النحاة الأقدمين لمفهوم واحد إذن، فهناك الجزاء والمجازاة والشرط والجملة الشرطية تطلق لمفهوم واحد هو ما أسميناه (الجملة الشرطية)، وهناك الفعل الأول والفعل الثاني والشرط وجملة الشرط للدلالة على الشرط، وهناك الجزاء والجواب والثاني وجواب الشرط وجملة الجواب وجملة جواب الشرط وجواب الجزاء كلها دالة على الجواب.

فقد أطلق عليه سيبويه الجزاء⁽³⁶⁾. أما المبرد في المقتضب فقد أطلق عليه المجازاة وحروفها. ونلاحظ أن المبرد كان أول من أطلق عليه الشرط حين قال : " وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره "⁽³⁷⁾ وورد في لسان العرب، للشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه⁽³⁸⁾

وفي اللغة: عبارة عن العلاقة. والشرطية ما تتركب من قضيتين " فإذا أخذنا التعريف الأول ولثالث من التعريفات السابقة ،خرجنا بوجود علاقة بين شيئين، هذه العلاقة تلزم وجود الشيء الثاني، بوجود الأول.

فالأول ملزوم والثاني لازم⁽³⁹⁾.

ونصل في العصر الحديث مع الدكتور مهدي المخزومي؛ إلى أن الشرط "أسلوب لغوي ينبنى بالتحليل على جزئين، الأول منزل منزله السبب، والثاني منزل منزلة المسبب، ويتحقق الثاني إذا تحقق الأول⁽⁴⁰⁾.

" وخلاصة القول أن الشرط: تركيب لغوي يعقد بين طرفين: الأول جملة الشرط، والثاني جواب الشرط وجزأؤه، بواسطة إحدى أدوات الشرط، ويكون حصوله مرتبطا بحدوث الأول ؛ فالأول سبب في حدوث الثاني، والثاني نتيجة للأول"⁽⁴¹⁾.

أو ما يسمى بـ (التحقيقي) أو (الوجوبي)، وإذا كان المراد وقوع الجواب بعد وقوع الشرط من غير لزوم فهو الشرط (المنفك) أو مانسميه بـ (الاحتمالي) نحو " غدا إذا طلعت الشمس نبدأ الرحلة"⁽⁴²⁾ .

بنية الشرط:

تتكون البنية الشرطية من :

أداة الشرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط

وهذه هي البنية الأساسية للبنية الشرطية، ولكن جواب الشرط قد يتقدم أحيانا لأسباب معينة على أداة الشرط، وهذا مذهب الكوفيين، أما البصريون فيرون أن الجواب في هذه الحالة محذوف. والأداة تختلف ما بين أداة الشرط جازمة أو غير جازمة، وفيما كانت حرفا أو اسما، وكذلك الحال في جملة الشرط وجملة الجواب.

يقول الوراق: "الأصل في باب الشرط والجزاء أن يكونا مضارعين ... لأن حقيقة الشرط بالاستقبال فوجب أن يكون اللفظ على ذلك، ويجوز أن يقع ماضيين" (43).

فجملة الشرط لابد أن تأتي جملة فعلية ولا تأتي جملة اسمية، وإن جاء بعد الأداة اسم فلا بد من تقدير فعل محذوف. أما جواب الشرط فقد يكون جامدا خبريا أو طلبيا، وقد يكون جملة اسمية.

وقد عدد الدكتور هادي نهر في كتابه عشرة من أنماط البنية الشرطية على النحو التالي:

- 1- أداة + فعل مضارع + فعل مضارع مثل : إن تصل تفلح.
 - 2- أداة + فعل مضارع + فعل ماضي مثل: إذا يحافظ المسلم على تلاوة القرآن ، وجد حلاوة ذلك (44).
 - 3- أداة + فعل ماض + فعل ماضي مثل : متى فعلت الخير وجدت نتيجة.
 - 4- أداة + فعل ماضي + جملة فعلية فعلها طلبي أو جامد مثل : من زار الجبل الأخضر فاستمتع بمنظره الرائعة، من زار الجبل الأخضر فعسى أن يستمتع بطقسه البديع.
 - 5- أداة + فعل + جملة اسمية ، مثل أياں تتجول في حقول المعرفة ففائدتها لك.
 - 6- أداة + اسم + فعل. مثل: إذا الأمة كافحت وناضلت وصلت لمبتغها.
 - 7- أداة + فعل + جملة منفية، مثل: أينما تتوجه من عمان فلن تجد إلا الصحبة الطيبة.
 - 8- الجواب + الأداة + جملة الشرط : الخير موجود إن طلبته.
 - 9- أداة الشرط + قسم + فعل الشرط + جواب الشرط، مثل : إن والله تكثر القراءة تتوسع معارفك.
 - 10- قسم + أداة الشرط + فعل الشرط + جواب قسم، مثل : والله إن أنفق مالك في وجوه الخير لتكسبن خيرا كثيرا.
- ومصطلحات أسلوب الشرط عند المعاصرين إما مكررة، وإما جرى بها خلط وتباين؛ فقد أطلق الدكتور مهدي المخزومي على الشرط والجواب مصطلحات وهي: جزأين الأول والثاني، وشيئين، وعبارتين والشرط والجواب (45).

المبحث الثاني : أدوات الشرط :

يمكن تقسيم أدوات الشرط من جهة عملها فيما بعدها إلى:

- 1 - أدوات شرط جازمة.

2- أدوات شرط غير جازمة.

ويمكن تقسيمها من حيث أصلتها وعدمه إلى:

1- أدوات شرط أصيلة.

2- أدوات شرط فرعية.

ويمكن تقسيمها من حيث كونها حرفاً أو اسماً إلى:

1- حروف

2- أسماء

ولذلك نجد أن النحاة الأوائل كانوا يدرسون هذا الأسلوب في أبواب مختلفة؛ فسيبويه (ت 180هـ) أورد هـ في باب الجزاء وباب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي، وباب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي. أما المبرد (ت 285هـ)؛ فأورد مسائل المجازاة وما يجوز فيها وما يمتنع، وباب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه و باب (أما) و (إما). وابن السراج (ت 316هـ)، ذكر في باب إعراب الأفعال وبنائها الأفعال المجزومة، وأورد فصلاً من مسائل المجازاة، وفي باب التقديم والتأخير أورد فصل العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال. والوراق (ت 381هـ) في العلل في النحو أورد باب حروف الجزم وباب المجازاة.

أولاً : أدوات الشرط الجازمة:

وهي: إن و وإذا ما ومهما وما ومن ومتى وأيان وأين وحيثما وأي وأن وكيفما:

1 - إن: هي أم الباب، قال سيبويه "وزعم الخليل أن "إن" هي أم حروف الجزاء: فسألته: لم قلت ذلك فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه ما ؛ فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة." (46)، وهي حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب بلا اختلاف، ومن الأمثلة عليها قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفْلِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ويصح أن تتصل بها ما الزائدة للتوكيد. وذكر أبو حيان الأندلسي في "إن": شرطية تقتضي تعليق شيء على شيء، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً (47).

- إذما : ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم كل واحد منهما إلى ما " فتصير إذ " مع ما بمنزلة إنما وكأنا وليست ما فيهما بلغوا (48)، حيث إن "إذ ظرف زمان معناه الماضي، فلما ضمت إليها ما وركبت معها وجوزي بها، خرجت عن معنى الماضي إلى الاستقبال

والشيئان إذا ركبا قد يحدث لهما بالجمع والتركيب معنى ثالث⁽⁴⁹⁾. وهي حرف مبني على السكون على رأي سيبويه ومن تابعه وهناك من قال بأنها اسم مثل ابن السراج في الأصول⁽⁵⁰⁾. والمثال المتداول بين النحويين ل إذماً قول العباس بن مرداس:

إذا دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

3- مهما: نقل سيبويه عن الخليل قوله في مهما: " هي (ما) أدخلت معها ما لغوا⁽⁵¹⁾ ويخالفه في ذلك ابن هشام فيذكر: وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف دفعاً للتكرار، خلافاً لزاعمي ذلك⁽⁵²⁾، وهي اسم لعود الضمير عليها في مثل قوله تعالى: (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) ⁽⁵³⁾ وهي مبنية على الفتح.

4- ما: وهي اسم مبهم يدل على ذات مبنية على السكون، وتستعمل لغير العاقل، وذكر ابن هشام أنها نكرة مضمنة معنى الحرف، كقوله تعالى (الحج أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ) ⁽⁵⁴⁾، وهي على نوعين الأول غير زمانية، والثاني: زمانية⁽⁵⁵⁾.

5- من: وهي اسم مبهم يدل على ذات مبني على السكون ويستخدم للعاقل، والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن كقوله تعالى: (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا) ⁽⁵⁶⁾.

متى: هو ظرف زمان جازم مبني على السكون. ويصح أن تتصل به ما.

مثل قول سحيم بن وثيل:

أنا ابن جلا وطلاع الشايب متى أضع العمامة تعرفوني

6- أيان: هي أيضا ظرف زمان جازم مبني على الفتح بمعنى أي حين، ويصح تتصل بها ما، ولم يذكرها سيبويه في باب الجزاء، ولا ابن هشام في مسرد الأدوات في مغني اللبيب. ومثالها: أيان تدعو الله مخلصا يجب دعائك.

7- أين: وهي ظرف مكان جازم مبني على الفتح، ويصح أن تتصل بما. كقوله تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) ⁽⁵⁷⁾.

8- حيثما: وهي كسابقتها، ظرف مكان مبني على السكون. قال ابن هشام فيها: وإذا اتصلت بها " ما " الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين⁽⁵⁸⁾، لكن الهروي قال فيها تكون ما مسلطة للعامل على الجزاء كقولك إما تخرج أخرج " و كيف ما تصنع أصنع و

حيثما تكن أكن سلطت " ما " إذ وكيف و حيث على الجزاء، ولولا ما لم يجر أن يجازى ب إذ وحيث وكيف⁽⁵⁹⁾، وذلك لمنعها عن الإضافة المانعة عن الانجرام، لأن المضاف إليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم⁽⁶⁰⁾.

مثل قوله تعالى: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ⁽⁶¹⁾.

9- أنى: وهي أيضا ظرف مكان مبني على السكون. كقولنا: أنى تتجول في ربوع الجبل الأخضر تجد أشجار الرمان.

10- أي: اسم مبهم معرب تستعمل للعاقل وغيره، فهو الوحيد من بين أدوات الشرط جميعا معرب يلزم الإضافة إلى الاسم الظاهر، مثل "أي درس في النحو تقرأ تجد الفائدة والمتعة"، وعند حذف المضاف إليه يلحق بها تنوين العوض أياً "مثل قوله تعالى (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا يَمَّا وَابْتِغَ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا) ⁽⁶²⁾.

11- كيف: هناك اختلاف كبير في كيف أهي من أدوات الشرط أم لا، وإن كانت منها فهل هي جازمة أم لا؟

يذكر سيبويه على لسان الخليل: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ونخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن⁽⁶³⁾، ويتابعه ابن مالك فيشرح الكافية الشافية في عدم الاعتداد بكيف في أدوات الشرط⁽⁶⁴⁾، أما الكوفيون فيرون أن كيف يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام، ألا ترى أن معنى كيفما تكن أكن: في أي حال تكن أكن ومعنى متى ما تكن أكن: "في أي وقت تكن أكن، فلما شابهت "كيف ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة، وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة⁽⁶⁵⁾، والسيوطي في الهمع يذكر أنها لا يجازى ولا يجزم بها. ⁽⁶⁶⁾

ثانيا أدوات الشرط غير الجازمة:

وهي الأدوات التي قال عنها النحاة أنها شرطية بالتشبيه.

"وهي تفيد الربط بين ركني الأسلوب أو تعليق أحدهما على الآخر، ولها الصدارة⁽⁶⁷⁾. ونقسمها إلى: أسماء وحروف.

أما الحروف فهي: لو ولولا ولوما ولما وأما التفصيلية وهي حروف مبنية لا محل لها من الإعراب على البيان الآتي:

1- لو قال فيها سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره⁽⁶⁸⁾، بمعنى: لما كان سيقع في الماضي؛ لوقوع غيره في الماضي أيضا. أما ابن هشام فيرى أن مثل عبارة لو جاءني لأكرمته تفيد ثلاثة أمور وهي: الشرطية وتقييد الشرطية بالزمن الماضي والامتناع وفي الامتناع ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لا تفيد مطلقا. وهو قول مرفوض.

الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا، وهو القول المتداول بين المعربين. وهو باطل في مواضع كثيرة في القرآن الكريم.

الثالث: إفادتها لامتناع الشرط خاصة، ولا تفيد امتناع الجواب إلا إذا كان مساويا للشرط في العموم كما في لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا⁽⁶⁹⁾.

والذي نراه ليس ما يذكره المعربون من أنها حرف امتناع لامتناع، بمعنى: أنها حرف يدل على امتناع الجواب بسبب امتناع الشرط، ونرى أن تعبير سيبويه هو الأصح.

ويقترن جوابها باللام في حالة الإثبات غالبا قال ابن عقيل: وإذا كان جوابها مثبتا فالأكثر اقترانه باللام ويجوز حذفها، وإن كان منفيًا بلم لم تصحبها السلام، وإن نفي بما فالأكثر تجرده من اللام ويجوز اقترانه بها⁽⁷⁰⁾، مثل قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽⁷¹⁾

2- لولا ولوما وهما، مركبتان الأولى من (لو و لا) والثانية من (لو وما) وهما حرفا امتناع لوجود بمعنى امتناع الجواب بسبب وجود الشرط فهما تدخلان على اسم يليه جملة فعلية. قال ابن عقيل: ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفًا وجوبا ولا بد لهما من جواب⁽⁷²⁾.

1- لما حرف شرط ويقال حرف وجود لوجود، ولا يأتي إلا مع فعلين ماضيين يقول ابن هشام ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو الفاء، وفعلا مضارعًا⁽⁷³⁾، كقوله تعالى (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ فَلَمَّا بَجَحْنَاكُمْ إِلَى الْبَرِّ اعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسُ كُفُورًا)⁽⁷⁴⁾، ويذكر الشيخ مصطفى الغلاييني: ومن العلماء من يجعلها ظرفا للزمان بمعنى حين "ويضيفها إلى جملة الشرط وهو المشهور بين المعربين والمحققين على أنها حرف للربط⁽⁷⁵⁾."

2- أما حرف شرط وتأكيده وتفصيل؛ فهي شرطية بدليل الفاء المقترنة بجواب الشرط، وهي تفيد التأكيد لأن الجملة المقترنة بأما أبلغ في المعنى وأقوى إثباتا له من الجملة الخالية منها⁽⁷⁶⁾، فإذا قلنا محمد حاضر فالجملة تفيد قدوم محمد فقط، لكن عندما نقول أما محمد فقامد فإن أما أفادت التأكيد لقدمه. وهي كثيرا ما تفيد التفصيل مثل قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث)⁽⁷⁷⁾، وتلزم الفاء جوابها كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ، كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ)⁽⁷⁸⁾ وقد تحذف الفاء في الشعر ضرورة كما في قول الحارث بن خالد المخزومي:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

وتحذف الفاء بكثرة عند حذف القول معها كما في قوله تعالى: (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) (79) على تقدير: فيقال لهم، وقد تحذف بقلة في الشر مع عدم تقدير القول. ويُلْتَزَمُ في أمّا حذف فعل الشرط، وتلحق تلك الفاء جواب الشرط الذي يُفصل بينه وبين أمّا بفواصل قد يكون جزءاً من الجواب أو بفواصل آخر (80). وفي العصر الحديث يذهب الدكتور مالك المطليبي إلى أن (أمّا) ليست أداة شرط كما قال بعض النحاة؛ وذلك لسببين: الأول: أن مستوى التركيب في جملتها لا يتعدى حدود الجملة البسيطة.

الثاني: أنها لا تؤدي وظيفة أداة الشرط التعليق والربط الشرطيين، بل إن دلالة التركيب معها تنصرف دائماً إلى الإخبار (81). ونرى أنها شرطية، لأنها تفيد التعليق، وهي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط والفاء الواقعة في جوابها دليل على ذلك لأن "الفاء لا يخلو حالها من أن تكون عاطفة - أو زائدة - أو واقعة في جواب الشرط، ولا يجوز مثلاً في قوله تعالى: (أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا لِحَقٍّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا...) (82). أن تكون الفاء عاطفة، لأنها داخلية على خبر المبتدأ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه، كما لا يجوز أن تكون الفاء زائدة إذ لو كانت زائدة لوقع الاستثناء منها في فصيح الكلام في السعة - ولم يقع - فلا تكون زائدة (83). فهي إذا لم تكن عاطفة ولا زائدة فيلزم أن تكون واقعة في جواب شرط أمّا.

أسماء الشرط غير الجازمة

فهي " إذا وكلما :

1 - إذا: وهي ظرف لما يُستقبل مضمرة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، والغالب أن يكون الفعل بعدها ماضياً ويقل أن يأتي مضارعاً.

وفي الكتاب وما منعهم أن يجازوا بها فقال : الفعل في إذا بمنزلة في إذ، فإذا فيما يستقبل بمنزلة إذ فيما مضى (84). وفي رأي المبرد أن إذا " لا يجازي بها " لأنها مؤقّنة وحروف الجزاء مبهمة (85)، إلا إذا اضطر الشاعر إلى أن يجازي بها. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن كل ما يريده المتكلم إلى التعبير إذا أن يعلق شيئاً على شيء (86)، فالشرط بعد " إذا " متحقق الوقوع، كقوله تعالى " مِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ " (87)

2- كلما: مكونة من كل المعربة بالنصب على الظرفية وما المصدرية المبنية. كقوله تعالى "فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ" (88)

المبحث الثالث: تحليل البنية الشرطية لآيات الطلاق في القرآن الكريم

إن المتتبع لبنية آيات الطلاق الواردة في القرآن الكريم نجد أنها تنقسم إلى قسمين:

1- بنية شرطية مباشرة (سطحية)

2- بنية شرطية غير مباشرة (عميقة)، أو ما يمكن أن نطلق عليه البنية غير الشرطية القابلة للتأويل الشرطي.

وهنا لابد أن نشير إلى أن المقصود بـ "آيات الطلاق"، أنها الآيات التي وردت فيها لفظة "الطلاق" أو مشتقاتها، سواء جاءت في بنى شرطية مباشرة، أو في بنى شرطية غير مباشرة. وهو ما جعلنا نذهب - كما أوضحنا في مستهل هذا البحث إلى أن البنية الشرطية بشقيها: السطحية والعميقة قائمة أساساً على العلاقة الشرطية القطعية الدلالة غير القابلة لتعدد أوجه التأويل اللغوي أو تعدد أوجه التحليل النحوي. والذي بدوره أثر تأثيراً بالغاً على أحكام الطلاق وما يتعلق بها من أحكام فقهية لها شأنها البالغ الأثر في تنظيم وتقنين شؤون الأسرة المسلمة وفي الحفاظ على حقوق المرأة المسلمة التي كرمها الإسلام وعمل على صون حقوقها، ضمن سلسلة من التشريعات التي شملت النكاح وما يتعلق به من حقوق كالمهر والمؤخر والنفقة وأجور الرضاعة، كما حفظ الإسلام حقوق المرأة في حالة تعدد الزوجات، وما يرتبط في ذلك من اشتراط العدل بين النساء.

تعريف الطلاق لغة:

رفع القيد مطلقاً، سواء كان حسياً أو معنوياً، طَلَّقَ الرجل امرأته (تَطْلِيقًا) فهو (مُطَلِّقٌ) فإن كثر تطليقه للنساء قيل (مُطْلِقٌ) و (مُطْلَاقٌ) و الاسم (الطَّلَاقُ) (89)

تعريف الطلاق اصطلاحاً:

عرفه الفقهاء بعدة تعريفات متقاربة:

فقد عرفه الحنفية: بأنه رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلفظ مخصوص، وهو ما اشتمل على مادة (طلق) أو ما في معناه مما يفيد ذلك صراحة أو دلالة (90).

وعرفه المالكية بأنه: صفة حكمية ترفع حلية تمتع الزوج بزوجه (91)

وعرفه الشافعية بأنه: حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه⁽⁹²⁾

والحنابلة قالوا بأنه: حل قيد النكاح⁽⁹³⁾

والرأي الراجح هو ما ذهب إليه الحنفية، إذ أن هذا التعريف أشملها، حيث أن قوله: (حالا أو مالا) يشمل الطلاق البائن الرجعي، وقوله (صراحة أو دلالة) يشمل الطلاق بلفظ صريح أو كناية.

أولا: تحليل البنية الشرطية السطحية (المباشرة):

نبدأ بتحليل البنية الشرطية في الآية المحورية في آيات الطلاق، وهي الآية السابعة من سورة الطلاق:

"يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا..."⁽⁹⁴⁾

إذا(أداة شرط غير جازمة + جملة الشرط (جملة فعلية + فاعل + مفعول) + الفاء الواقعة في جواب الشرط + جملة جواب الشرط،(فعل ماضي + فاعل "ضمير رفع متصل"(واو الجماعة) + حرف جر + اسم مجرور + واو الاستئناف + جملة جواب الشرط "جملة فعلية"(فعل ماضي + فاعل(ضمير رفع متصل)+مفعول به.

يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في الصور التي تأتي عليها (إذا): "إحداهما (إذا + جملة فعلية ماضوية + جملة فعلية جوابية)، وثانيتهما (إذا + جملة فعلية مضارعية + جملة فعلية جوابية)، والصورة الأولى أكثر ورودا من الصورة الثانية؛ ولذلك لم تختص إذا بجزم المضارع."⁽⁹⁵⁾

والملاحظ أن هذه الآية - والتي اعتبرناها الآية المحورية من آيات الطلاق - وذلك باعتبارها نزلت في سورة عرفت باسم سورة الطلاق، وهو ما يعكس أهمية السورة وأهمية ما ينبثق عنها من أحكام، والشاهد في ذلك أننا لم نجد سورة في القرآن الكريم اتخذت من "النكاح" عنوانا لها- على سبيل المثال- أو الصلاة، أو الزكاة، ولكننا وجدنا -مثلا- سورة "الحج"، وهو ما يعكس أهمية عناوين السور في ارتباطها بالموضوعات التي ركزت عليها، وهو ما يربط بين عنوان السورة وموضوعها.

وسورة الطلاق تعكس أهمية الطلاق وما ينبثق منه من أحكام فقهية تلامس حدود الله، "ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه"⁽⁹⁶⁾

وبحسب أجماع الفقهاء- منطلقين من البنية الشرطية لهذه الآية الكريمة - فإن من أبرز شروط صحة الطلاق هو "إحصاء العدة"، ففي الطلاق الرجعي إذا انقضت العدة: "فالرجل الذي يطلق زوجته طلاقا رجعيا يصح منه أن يرتجع زوجته إلى عصمته مرة أخرى مالم تخرج من

العدة، وتختلف العدة باختلاف أحوال النساء: فالمرأة الحامل تعتبر في العدة مادامت حاملاً، ولا تنقضي عدتها إلا بوضع حملها. والمرأة التي تحيض تعتد بالأطهار، فلا تنقضي عدتها إلا بوضع حملها. والمرأة الكبيرة في السن (اليائسة من الحيض)، والمرأة الصغيرة عدتها ثلاثة أشهر. إن جملة جواب الشرط في هذه الآية الكريمة تربط وقوع الطلاق بإحصاء العدة أو تحديد العدة"، وبالجملة فإنه ما خرجت المرأة المطلقة طلاقاً رجعيًا، فإن طلاقها يصير بائناً ولا يصح للرجل الذي طلقها أن يراجعها إلى عصمته مرة ثانية إلا:

1- برضاها

2- بعقد جديد

إن انقضاء العدة يخول للمرأة المطلقة طلاقاً رجعيًا وانتهت عدتها أن ترفض الرجل الي طلقها وتزوج بمن شاءت." (97)

إن آيات الطلاق آيات قطعية الدلالة، ولا تخضع للتأويل ولا لنظريات تعدد أوجه التحليل اللغوي والنحوي⁽⁹⁸⁾. ففي هذه البنية الشرطية المباشرة يتعالق وقوع الطلاق وصحته بطهر المطلقة وانقضاء عدتها بحسب الأوجه الموضحة آنفاً بحسب أجماع أئمة الفقهاء. كما وردت آيات الطلاق في بنى شرطية مباشرة اعتمدت على أداة الشرط (إن)، والتي عرفها سيبويه بأنها: أم حروف الجزاء (الشرط). يقول تعالى: "وَإِنْ عَزَّمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (99). وهذه البنية الشرطية تتكون مما يلي: جملة الشرط: إن (أداة شرط جازمة) + جملة فعلية (فعل ماضي + فاعل (ضمير رفع متصل) + مفعول + جملة جواب الشرط: الفاء الواقعة في جواب الشرط) + جملة جواب الشرط: (جملة إسمية: (إن + أسمها + خبرها)).

إن هذه الآية الكريمة تركز على جملة الشرط والتي بدورها تركز على الفعل الماضي (عزم) والفاعل وهو الضمير المتصل العائد على الرجال، والفعل الماضي (عزم)، جاء في المغني: عزم يعزم عزمًا وعزيمة، فهو عازم، والمفعول معزوم (للمتعتدي)، عزم الشخص: قصد ونوى وجه إلى، "فإذا عزم فتوكل على الله". صبر وثبت وجد في أمره "مالي عندك عزم"، "على قدر أهل العزم تأتي العزائم"، و"فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل"، عزم الأمر، عزم على الأمر قرر وجاءه، أراد فعله وعقد عليه نيته. (100)، وجاء في لسان العرب: "العزم الجد، عزم على الأمر يعزم عزمًا... والعرب تقول عزم الأمر، وخير الأمور عوازمها، أي فرائضها التي عزم الله عليك بفعلها." (101)

والملاحظ في هذه الآية الكريمة: أن البنية الشرطية مركزة على: جملة الشرط + الفعل الماضي (عزم)، والذي يتضمن معنى الجدية والصرامة بما يفيد جدية كل ما يتعلق بشؤون الطلاق، بينما جاءت جملة الجواب، جملة إسمية مقترنة بالفاء الواقعة في جواب الشرط، والتي تؤكد وقوع الطلاق بمجرد وقوع فعل الشرط وهو العزم وانعقاد النية التي تتحقق باطلاع الله سبحانه وتعالى عليها، فذلك كفيل بانعقاد الطلاق ووقوعه

حتى قبل أن يخرج للعيان، ويتم إشهاره بأي وسيلة من وسائل الإشهار والإشهاد، على عكس ما يتعلق بشؤون النكاح الذي يرتبط وقوعه بالإشهاد والإشهار.

وإذا انتقلنا إلى قوله تعالى: "وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف." (102)

فإن تحليل البنية الشرطية لهذه الآية الكريمة يأتي على النحو التالي: إذا: (أداة شرطية غير جازمة) + جملة الشرط: جمل فعلية: (فعل ماضي + فاعل) (ضمير رفع متصل: أنتم) + مفعول به (النساء) + جملة جواب الشرط: الفاء + أداة نهي + فعل مضارع مجزوم بلا الناهية + فاعل (ضمير رفع متصل: أنتم) + مفعول به (ضمير نصب متصل: هن).

إن استخدام (الفاء) في جملة جواب الشرط يحيلنا للنمط السادس من أنماط البنية الشرطية، وهو النمط الذي تقتزن جملة جواب الشرط فيه بالفاء، ويتم استبدال جملة أسمية أو فعلية بأوضاع معينة، مقترنة بالفاء، حيث يتم الارتباط بين جملة الشرط وجملة الجواب بواسطة الفاء لبيان العلاقة بينهما. (103)

وفي هذه الحال يمكن أن تكون جملة جواب الشرط جملة أسمية، "إن هذا التغير والتباين بين طرفي الجملة الشرطية يؤدي إلى التباعد بينهما، عكس ما يكون في حالة توافق الطرفين، بأن يكون جملتين فعليتين سواء كان الفعلان متفقين أم مختلفين، وكلما كان التباين واضحاً أدى إلى الحاجة إلى وجود رابط بين الطرفين لأن الجملة الشرطية تقوم على التفاعل بين الطرفين وليس التنافر" (104) يقول سيبويه عن فاء الربط الشرطي: "لزم أن يكون الفاء وليس الواو أو ثم، وحدث جواب يترتب على جملة الشرط ويعقبه ولا تقوم الأدوات الواو أو ثم بهذه الوظيفة" (105)

ويقول عباس حسن: "وهذه الفاء زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف ولا لغيره، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة، ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب، وجملة السبب." (106)

ويؤكد الدكتور المخزومي "أن ارتباط جواب الشرط بالفاء يقوم أساساً على الدلالة، لأن المواضع المعروفة للاقتتان بالفاء لا تصلح في دلالتها أن تكون جواباً للشرط، فلزمتها الفاء لتكون جواباً، لأن الجواب معلق تحققه على تحقق الشرط." (107)

وعليه فإن (الفاء الشرطية) هي تقنية تصير كل جملة غير صالحة كجواب للشرط صالحة له، ومن ذلك يتضح أنه قيل في الفاء المقترنة بجواب الشرط الأقوال الآتية: ترتيب ما بعدها على ما قبلها، زائدة للربط الدال على التعليل، أداة وصل، وعليه فقد ذكر عبد السلام هارون: "فالجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً لأن الشرط سياق فعلي." (108)

وفي قوله تعالى: (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) (109)

وتحليل البنية الشرطية لهذه الآية الكريمة، كما يلي: جملة الشرط: (إن) أداة شرط جازمة+ فعل ماض (طلق)+فاعل (ضمير رفعت متصل: أنتم+مفعول (ضمير نصب متصل: هن)+جملة جواب الشرط: (الفاء الواقعة في جواب الشرط)+(جملة اسمية: مبتدأ+خير محذوف). جاء في تفسير السعدي: "أي: إذا طلقتم النساء قبل المسيس، وبعد فرض المهر، فللمطلقات من المهر المفروض نصفه، ولكم نصفه. هذا هو الواجب ما لم يدخله عفو ومسامحة، بأن تعفو عن نصفها لزوجها، إذا كان يصح عفوها، "أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ" (وهو الزوج على الصحيح)، لأنه الذي بيده حل عقدته، ولأن الولي لا يصح أن يعفو عن ما وجب للمرأة، لكونه غير مالك ولا وكيل" (110)، ثم رغب في العفو، وأن من عفا، كان أقرب لتقواه، لكونه إحساناً موجباً لشرح الصدر، ولكون الإنسان لا ينبغي أن يهمل نفسه من الإحسان المعروف، وينسى الفضل الذي هو أعلى درجات المعاملة، لأن معاملة الناس فيما بينهم على درجتين: إما عدل وإنصاف واجب وهو: أخذ الواجب، وإعطاء الواجب. وإما فضل وإحسان، وهو إعطاء ما ليس بواجب والتسامح في الحقوق، والغض مما في النفس، فلا ينبغي للإنسان أن ينسى هذه الدرجة، ولو في بعض الأوقات، وخصوصاً لمن بينك وبينه معاملة، أو مخالطة، فإن الله مجاز المحسنين بالفضل والكرم، ولهذا قال: "إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ".

إن جملة الشرط في هذه الآية الكريمة مقيدة بجملة: (من قبل أن تمسوهن)، وبجملة: (قد فرضتم لهن فريضة) وهي جملة حالية قيدت وقوع جملة الجواب، قال القرطبي في تفسير الآية: فإن الله تعالى قال: (إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ) ، ومعلوم أنه ليس كل امرأة تعفو ، فإن الصغيرة والمحجور عليها لا عفو لهما ، فبين الله القسمين ، فقال: (إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ) أي إن كُنْ لذلك أهلاً (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) وهو الولي ، لأن الأمر فيه إليه (111)

وذكر قولاً آخر في (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) وهو أنه الزوج.

وذكر ابن قدامة الخلاف فيه في المغني، ثم قال: والعفو الذي هو أقرب إلى التقوى هو عفو الزوج عن حقه ، أما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب إلى التقوى ، ولأن المهر مال للزوجة ، فلا يملك الولي هبته وإسقاطه كغيره من أموالها وحقوقها ، وكسائر الأولياء (112) فنلاحظ من هذا الكلام بأنه إن كان الولي لا يملك الحق في إسقاط المهر، فمن باب أولى عدم أخذه دون موافقة المرأة.

لم تستخدم في البنى الشرطية لآيات الطلاق غير أداتي الشرط (إن) و(إذا)، ولم تستخدم أي من حروف وأسماء الشرط الأخرى. ومن أمثلة استخدام أداة الشرط (إذا): قوله تعالى: "إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ۚ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" (113).

إن النمط الأكثر استخداماً في آيات الطلاق، وهو النمط الرابع من الانماط التي ذكرها الدكتور هادي نهر في كتابه التراكيب اللغوية (114)، وهو الذي تفتن فيه جملة جواب الشرط بالفاء+ جملة الجواب جملة فعلية فعلها فعل أمر (فأمسكوهن)، أو فعلها فعل مضارع مسبوق بأداة

النهي: "لا تمسكوهن" قوله: (فبلغهن أجلهن) مؤذن بأن المراد: وإذا طلقتم النساء طلاقاً فيه أجل، والأجل هنا لما أضيف إلى ضمير النساء المطلقات علم أنه أجل معهود بالمضاف إليه، أعني أجل الانتظار وهو العدة، وهو التبرص في الآية السابقة⁽¹¹⁵⁾. وبلوغ الأجل: الوصول إليه، والمراد به هنا مشاركة الوصول إليه بإجماع العلماء؛ لأن الأجل إذا انقضى زال التخيير بين الإمساك والتسريح، وقد يطلق البلوغ على مشاركة الوصول ومقارنته، توسعاً أي مجازاً بالأول. وفي القاعدة الخامسة من الباب الثامن من (مغني اللبيب)، أن العرب يعبرون بالفعل عن أمور: أحدها، وهو الكثير المتعارف عن حصول الفعل وهو الأصل، الثاني: عن مشاركته نحو "وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن"، والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً⁽¹¹⁶⁾، يقاربون الوفاة، لأنه حين الوصية. الثالث: إرادته نحو: "إذا قمتم إلى الصلوات فاغسلوا"⁽¹¹⁷⁾. الرابع: القدرة عليه نحو: "وعداً علينا إنا كنا فاعلين"⁽¹¹⁸⁾، أي قادرين. والمراد بالأجل هنا آخر المدة، لأن قوله: (فبلغن) مؤذن بأنه وصول بعد مسير إليه، وأسند (بلغن) إلى النساء لأنهن اللاتي ينتظرن انقضاء الأجل، ليخرجن من حبس العدة، وإن كان الأجل للرجال والنساء معاً، للأوليين توسعة للمراجعة، وللآخرات تحديداً للحل للزوج. وأضيف الأجل إلى ضمير النساء لهاته النكتة⁽¹¹⁹⁾.

ثانياً: البنية الشرطية العميقة (غير المباشرة):

لقد وردت "اللفة الطلاق" في عدد من الآيات القرآنية في تراكيب وبني غير شرطية، مثل قوله تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ"⁽¹²⁰⁾

وبنية هذه الآية أنها جملة اسمية تتكون من المسند والمسند إليه أو المبتدأ والخبر "الطلاق مرتان" وجملة مستثناة بالفاء: فإمساك بمعروف وجملة فعلية مستثناة، بأو: تسريح بإحسان.

تحليلها كما يلي: جملة اسمية (مبتدأ + خبر) + الفاء للاستئناف + جملة اسمية (مبتدأ + خبر) + الفاء للاستئناف + جملة اسمية (مبتدأ + خبر) + الفاء للاستئناف. والملاحظ في هذه الآية الكريمة، أنها تتضمن: "بنية شرطية" على المستوى العميق:

إذا طلقتم النساء مرتان فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بإحسان في المرة الثالثة.

وهكذا تصبح البنية الشرطية العميقة للجملة الاسمية في الآية الكريمة كما يلي:

أداة شرط غير جازمة (إذا) + جملة الشرط (جملة فعلية فعلها ماضي + فاعل + مفعول) + الفاء الواقعة في جواب الشرط + جملة فعلية (فعل أمر + فاعل + مفعول).

"كان الطلاق في الجاهلية واستمر أول الإسلام يطلق الرجل زوجته بلا نهاية، فكان إذا أراد مضارعتها، طلقها، فإذا شارفت انقضاء عدتها راجعها، ثم طلقها وصنع بها مثل ذلك أبداً، فيحصل عليها من الضرر ما الله به عليم، فأخبر تعالى أن الطلاق، أي الذي تحصل به

الرجعة مَرَّتَانِ ،ليتمكن الزوج إن لم يرد المضارة من ارتجاعه أو يراجع رأيه في هذه المدة، وأما ما فوقها، فليس محلاً لذلك، لأن من زاد على الثنتين، فإما متجرئ على المحرم، أو ليس له رغبة في إمساكها، بل قصده المضارة، فلهذا أمر تعالى الزوج أن يمسك زوجته بِمَعْرُوفٍ أي: عشرة حسنة، ويجري مجرى أمثاله مع زوجاتهم، وهذا هو الأرجح وإلا يسرحها ويفارقها بِإِحْسَانٍ ، ومن الإحسان، أن لا يأخذ على فراقه لها شيئاً من مالها، لأنه ظلم، وأخذ للمال في غير مقابلة" (121)

أن التركيز في هذه الكريمة كان على عدد مرات الطلاق (مرتان) ، وجاء اشتراط وقوع الطلاق بوقوع الطلاق (للمرة الثالثة)، لذلك تم العدول عن البنية الشرطية المباشرة ، وذلك لتسليط الانتباه نحو (عدد مرات الطلاق) والتي يجوز بعدها الرجعة. إن "العدة" و"العدد" من المحددات الفارقة في " فقه الطلاق " في الإسلام، إذ يرى بعض العلماء كابن تيمية وابن القيم أن الرجل إذا أوقع الطلاق دفعة واحدة، بأن قال لزوجته: أنت طالق ثلاث مرات، فطلاقه لا يكون إلا طلاقاً واحدة، لأن اقتران الطلاق بكلمة ثلاثاً لا يجعله ثلاث مرات بل هو مرة واحدة كمن يقول:

أحلف	بالله	ثلاثاً	فهو	يمين	واحدة.
ويرى الأئمة الأربعة أن طلاق هذا الرجل في مثل هذه الصورة يقع ثلاثاً، لأنهم يرون أن الطلاق المقترب بالعدد لفظاً أو إشارة يكون ثلاثاً أو اثنين	على	حسب	ما	اقترب	به.

ولأن عمر - رضي الله عنه - أفتى بذلك. فقد أخرج مسلم وأبو داود والنسائي والحاكم عن ابن عباس قال: «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد أبي بكر، وستين من خلافة عمر واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فأمضاه. " (122) ، وفي "الموطأ"، أن رجلاً قال لابن عباس: إني طلق امرأتى مائة طلاق فقال له ابن عباس: "بانت منك ثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزءاً"، يريد أنه عمد إلى ما شرعه الله من عدد الطلاق ، بحكمة توقع الندامة مرة أولى وثانية ، فجعله سبب نكاية وتغليظ ، حتى اعتقد أنه يضيق على نفسه المراجعة إذ جعله مائة. " (123)

وفي قوله تعالى: "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء....." (124) تأكيد على أهمية العدد وعلى العلاقة الشرطية الحتمية بينه وبين وقوع الطلاق ولكن في هذه الآية الكريمة كان التركيز على عدد أشهر العدة.

والعدة لغة: العين والبدال أصل صحيح واحد لا يخلو من العد الذي هو الإحصاء، من الإعداد الذي هو يهيئ الشيء (125) والعدة مأخوذة من العد لاشتغالها عليه غالباً، وهي مصدر عدت الشيء عدا و عدة، وهي الجماعة قلت أو كثرت، يقال: رأيت عدة رجال، وعدة نساء" (126)

والعدة: هي عدة المرأة المطلقة والمتوفى عنها زوجها، وهي ما تعده من أيام أقرائها، أو أيام حملها، أو أربعة أشهر وعشر ليال، والمرأة معنده، يقال: اعتدت المرأة عدتها من وفاة زوجها، ومن تطليقه إياها اعتداداً، وجمع العدة، عدد" (127)

العدة شرعا: تنوعت تعريفات الفقهاء للعدة، وعند تأملها نجد أنها قريبة في المعنى. عرفت الحنفية بأنها تربص يلزم المرأة بسبب زوال النكاح، أو شبهته. " (128)

وعرفت المالكية بأنها مدة معينة شرعا لمنع المطلقة المدخول بها، والمتوفى عنها من النكاح. " (129)

وعرفت الشافعية بأنها اسم لمدة تربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها، أو للتعب، أو لتفجعها على زوجها. " (130)

وعرفت الحنابلة بأنها التربص المحدود شرعا، يعني مدة معلوم تربص فيها المرأة لتعرف براءة رحمها وذلك يحصل بوضع حمل، أو مضي أقراء، أو أشهر " (131)، ويمكننا إجمال هذه التعريفات بقولنا: العدة هي مدة محددة شرعا تنتظرها المرأة المدخول بها بعد فراق زوجها بدون زواج.

وفي هذه الآية الكريمة تتكون من: جملة اسمية: (مبتدأ+جملة فعلية (في محل رفع خبر).

والبنية الشرطية العميقة لهذه الآية الكريمة: "إذا طلقتم النساء فليتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ".

إن التركيز في هذه الآية الكريمة ليس على فعل (طلق)، ولكن فعل (تربص) أي مرحلة ما بعد الطلاق، لذلك جاء الفعل (طلق) في صيغة اسمية هي صيغة اسم المفعول: (المطلقات)، بينما حافظ الفعل (تربص) على صيغته الفعلية: الفاعل + ضمير رفع متصل (أنتن)، وهنا يبدو جليا التركيز على النساء: المطلقات (جمع المؤنث السالم) + الفعل (تربص) + ضمير الرفع المتصل: (أنتن) + مفعول (أنفس) + ضمير النصب المؤنث المتصل + (هن) وهذا ما يؤكد أن الطلاق لا يقع بمجرد التلفظ بالفعل (طلق) من قبل الرجال، ولكن تحقق الطلاق وصحته ووقوعه لا تتم إلا بتربص النساء بأنفسهن ثلاثة قرؤ متصلة. وهو ما اجمع عليه الفقهاء.

الخاتمة

من خلال تتبعنا لبنية آيات الطلاق الواردة في القرآن الكريم وجدنا أنها تنقسم إلى قسمين:

1- بنية شرطية مباشرة (سطحية)

2- بنية شرطية غير مباشرة (عميقة)، أو ما يمكن أن نطلق عليه البنية غير الشرطية القابلة للتأويل الشرطي.

قد كان المقصود بـ "آيات الطلاق"، بأنها الآيات التي وردت فيها لفظة "الطلاق" أو وهو ما جعلنا نذهب إلى أن البنية الشرطية فيها، بشقيها: السطحية والعميقة قائمة أساسا على العلاقة الشرطية قطعية الدلالة، غير القابلة لتعدد أوجه التأويل اللغوي أو تعدد أوجه التحليل النحوي. وهذا بدوره أثر تأثيرا بالغا على أحكام الطلاق، وما يتعلق بها من أحكام فقهية كان لها شأنها البالغ الأثر في تنظيم وتقنين شؤون الأسرة المسلمة وفي الحفاظ على حقوق المرأة المسلمة التي كرمها الإسلام وعمل على صون حقوقها، ضمن سلسلة من التشريعات التي شملت النكاح وما يتعلق به من حقوق كالمهر والمؤخر والنفقة وأجور الرضاة.

ولم تستخدم في البنية الشرطية لآيات الطلاق غير أداتي الشرط (إن) و(إذا)، ولم تستخدم أي من حروف أو أسماء الشرط الأخرى.

لقد كان النمط الأكثر استخداماً في آيات الطلاق هو النمط الرابع من الانماط التي ذكرها الدكتور هادي نهر في كتابه التراكيب اللغوية، وهو الذي تقتزن فيه جملة جواب الشرط بالفاء + جملة الجواب جملة فعلية فعلها فعل أمر أو فعلها فعل مضارع مسبوق بأداة النهي. كما أكثر ارتباط جواب الشرط ب(الفاء)، وهو ما يحيلنا للنمط السادس من أنماط البنية الشرطية، "وهو النمط الذي تقتزن جملة جواب الشرط فيه بالفاء، فيتم استبدال جملة أسمية أو فعلية بأوضاع معينه مقتزنة بالفاء، حيث يتم الارتباط بين جملة الشرط وجملة الجواب بواسطة الفاء لبيان العلاقة بينهما." (132)

وفي هذه الحال يمكن أن تكون جملة جواب الشرط جملة أسمية، "إن هذا التباين والتباين بين طرفي الجملة الشرطية يؤدي إلى التباعد بينهما، عكس ما يكون في حالة توافق الطرفين، بأن يكون جملتين فعليتين سواء كان الفعلان متفقين أم مختلفين، وكلما كان التباين واضحاً أدى إلى الحاجة إلى وجود رابط بين الطرفين لأن الجملة الشرطية تقوم على التفاعل بين الطرفين وليس التنافر" (133)

يقول سيبويه عن فاء الربط الشرطي: "لزم أن يكون الفاء وليس الواو أو ثم، وحدوث الجواب يترتب على جملة الشرط ويعقبه ولا تقوم الأدوات الواو أو ثم بهذه الوظيفة." (134)

ويقول عباس حسن: "وهذه الفاء زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف ولا لغيره، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة، ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب، وجملة السبب." (135)

ويؤكد الدكتور المخزومي على "أن ارتباط جواب الشرط بالفاء يقوم أساساً على الدلالة، لأن المواضع المعروفة للاقتزان بالفاء لا تصلح في دلالتها أن تكون جواباً للشرط، فلزمتها الفاء لتكون جواباً، لأن الجواب معلق تحققه على تحقق الشرط." (136)

وعليه فإن (الفاء الشرطية) هي تقنية تصير كل جملة غير صالحة كجواب للشرط صالحة له، ومن ذلك يتضح أنه قيل في الفاء المقتزنة بجواب الشرط الأقوال الآتية: ترتيب ما بعدها على ما قبلها، زائدة للربط الدال على التعليل، أداة وصل، وعليه فقد ذكر عبد السلام هارون أن: "الجملة الاسمية يجب اقتزانها بالفاء لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً لأن الشرط سياق فعلي."

Abstract:

The impact of conditional structure on the provision of divorce in the Holy Quran

Abstract

The jurisprudence of divorce has received a special attention in the Holy Quran because it is bound to the provisions in the Islamic sharia that protect the unity of the Muslim family that God honored in the Quran. Families are the pillars of the Islamic

community. Once disintegrated, the family members will be vulnerable to the misdeeds of crime and corruption.

This research investigated the “impact of the conditional structures on the jurisprudential provisions in the verses of divorce in the Holy Quran.” The aim is to understand how the structure of Arabic conditional sentence affected the jurisprudential provisions of divorce. Many scholars have studied the “conditional sentence”, “conditional construction”, or “conditional style” in the Quranic, poetic or prose contexts. Moreover, there are many previous and various studies that examined “conditional sentence” or “conditional style”. Nonetheless, we have not found any that considered “the verses of divorce” although it is a critical issue. On the one hand, its consequences threaten the cohesion of the Islamic family. On the other hand, it is concerned with the rights of the divorced woman that are guaranteed by Islam.

In this research, we have opted for the term of “conditional structure” instead of the former term found in traditional books, which is “conditional sentence or consequence (apodosis)”. The earlier Arab linguists, who used this term, relied on the concept of sentential construction in the Arabic sentence that is based on the nominal and verbal notions in the Arabic language

The modern scholars, influenced by the approaches of modern criticism, have adopted the term of “conditional style” particularly the stylistic approach. This approach viewed texts as prone to counting and examination. From linguistic perspective, construction is a combination of coherent and interrelated elements that abandon the concept of peculiarity. Thus, each element is related to and depended on the other elements. Accordingly, Structuralism is the study of the relationships among different structures in the text.

الهوامش:

- 1- قمرية بنت سعيد الكندي، أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2014، عمان، الأردن.
- 2- أسلوب الشرط في سورة الطلاق، سهير كاظم حسن، حولية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، مارس 2018، المجلد الأول، العدد 33.
- 3- شوقي المعري، مجلة التراث العربي المعاصر، العدد (95)، أيلول 2004، السنة الرابعة والعشرون، دمشق، سوريا.
- 4- www.midad.com
- 5- دفع الله حمد الله حسين، مجلة مركز بحوث القرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الخامس، 2018.
- 6- Search.mandumah.com
- 7- حسين سالم خليفة، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 17، السنة 9، ليبيا، 2012.
- 8- علي فوده، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد 4، 1976.
- 9- مهند حسن الشاوي، مجلة المشقر، نادي أحساء الأدبي، العدد 4، فبراير 2014، السعودية.
- 10- Shearch.mandumah.com
- 11- Search.emarefa.net
- 12- http://mohamedrabeea.net
- 13- فخر الدين قباوة، المورد النحوي الكبير، الطبعة الرابعة، دار طلاس، سوريا، ص 8.
- 14- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- 15- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 45/5.
- 16- ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دارهجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة، الأولى 1990، 66/4.
- 17- مالك المظلي، في التركيب اللغوي للشعر اللغوي المعاصر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (246)، دار الرشيد للنشر، 1981، ص 13.
- 18- سيبويه. الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988، 3/56.
- 19- لسان العرب مادة (جزي)، مرجع سابق 3 / 143 .
- 20- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 3/056.
- 21- نفسه 3/59
- 22- نفسه 3/62 .
- 23- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 3 / 63 .
- 24- نفسه 3 / 84
- 25- الفراء. معاني القرآن. إعداد ودراسة إبراهيم الدسوقي عبد العزيز إشراف ومراجعة: عبد الصبور شاهين. سلسلة تقريب التراث (5) . مطابع الأهرام التجارية. القاهرة. ص108.
- 26- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 46 / 2 .
- 27- نفسه، 55 / 2

28- نفسه ، 56 / 2 .

29- نفسه 2 / 46 .

30- ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون طه، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (1)، 1/267.

31- ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية تحقيق : محمد مجتهد البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1957م، ص 336.

32- نفسه، ص 336.

33- ابن الانباري ، كتاب اسرار العربية ، مرجع سابق ص 337

34- ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الاقصى القاهرة ، ص126.

35- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 3/59.

36- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، 46/2.

37- ابن منظور، لسان العرب، مادة: (شرط) دارصادر، بيروت، 2005.

38- قمرية بنت سعيد، أسلوب الشرط عند الجاحظ، مرجع سابق، ص22.

39- مهدي المخزومي، في النحو العربي، دار الرائد العربي، بيروت، ص248.

40- قمرية بنت سعيد الكندي، أسلوب الشرط عند الجاحظ، ص22.

41- هادي نحر. التراكيب اللغوية. دار البازوردي العلمية، عمان 2004، ص179.

42- الوراق، العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 2000، 2 / 251.

43- هادي نحر التراكيب اللغة العربية ص 178.

44- مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ص 248.

45- سيبويه. الكتاب، مرجع سابق، 3/63 .

46- أبو حيان الأندلسي، النهر الماد من البحر المحيط تحقيق: عمر الأسعد، لطبعة الأولى، دار الجيل، 1995م، 3/203.

47- سيبويه. الكتاب، مرجع سابق، 3/56.

48- ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م. 5 / 105.

49- ابن السراج الأصول في النحو، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة بيروت، 1996م، 2/156.

50- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 3/59.

51- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، 2 / 437.

52- سورة الأعراف، الآية 132

53- سورة البقرة، الآية 197

54- ابن هشام، مغني اللبيب 1/398.

55- سورة النساء، الآية، 123

56- سورة النحل، الآية 76

57- مغني اللبيب ابن هشام، 2 / 178.

58- الهروي. الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1413هـ 1993م. ص 98 .

59- ركن الدين الاسترابادي الوافية في شرح الكافية. تحقيق: عبد الحفيظ شلي. وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان. 1983م. ص 267 .

- 60- سورة البقرة، الآية 144
- 61- سورة الأسراء الآية 110
- 62- سيبويه. الكتاب 3/ 60 .
- 63- ينظر ابن مالك. شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، 3/1583.
- 64- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف محمد محيي الدين عبد الحميد دار الطلائع، القاهرة، 1/178.
- 65- السبوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 4/321
- 66- محمد أبو الفتوح شريف التركيب النحوي وشواهد القرآن، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية للنشر والتوزيع، 1988م. 2/297.
- 67- سيبويه، الكتاب 1، مرجع سابق، 224.
- 68- ينظر تفصيل ذلك في ابن هشام مغني اللبيب، مرجع سابق، 1/ 339 - 340.
- 69- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا بيروت، 1993م. 2/ 357.
- 70- سورة هود الآية 118
- 71- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، 2/ 360 - 361.
- 72- ابن هشام مغني اللبيب، 1/370.
- 73- سورة الأسراء، الآية 67
- 74- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط 26، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1412هـ / 1992م. 3/ 259
- 75- إبراهيم بن أحمد بن سليمان الكندي، رياض الأحياء وإمتاع الألباب في أصول قواعد الإعراب. ط. دار قنة. 1427هـ / 2006م. ص 305.
- 76- سورة الضحى، الآية 11.
- 77- سورة البقرة، الآية 26
- 78- سورة آل عمران، الآية 106.
- 79- ابن هشام مغني اللبيب 1/82 وص 83، و محمد محيي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. وهو هامش الأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 4/235 - 236. وإبراهيم بن أحمد الكندي. رياض الأحياء. ص 306.
- 80- مالك المطلي. في التركيب اللغوي للشعر العربي المعاصر، منشورات وزارة الأعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (246)، دار الرشيد للنشر، 1981، ص 84.
- 81- سورة البقرة، الآية 26
- 82- عبد المنعم سيد عبد العال. النحو الشامل. مكتبة النهضة المصرية القاهرة. 3/ 235 - 236.
- 83- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 3/60.
- 84- المبرد، المقتضب، مرجع سابق، 2/ 55.
- 85- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 291.
- 86- سورة الروم، الآية 25.
- 87- سورة مريم، الآية 37.
- 88- أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 376/2.
- 89- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، ت: (920هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تحقيق: أحمد عزو عناية الدمشقي، الطبعة الأولى، 2002م، دار إحياء التراث العربي، 185/8

- 90- الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي ، (ت:954هـ) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، 268/5.
- 91- الشربيني، محمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، الطبعة الأولى ، دار المعرفة، 253/13.
- 92- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، الطبعة الأولى، 1405هـ، دار الفكر ، بيروت، 234.
- 93- سورة الطلاق، الآية السابعة
- 94- محمد حماسة عبد اللطيف. بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ص 215.
- 95- سورة الطلاق، الآية السابعة
- 96- عبده غالب عيسى، فقه الطلاق، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص44.
- 97- وليد حسين ، تعدد أوجه التحليل النحوي، الطبعة الأولى 2009م، دار فضاءات للنشر، عمان، لأردن.
- 98- سورة البقرة، الآية 227.
- 99- ابن قدامة ، المغني، مرجع سابق.
- 100- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الكتب العلمية، 2003، مادة (عزم).
- 101- سورة البقرة، الآية 232.
- 102- قمرية بنت سعيد بن محمد الكندي، أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، مرجع سابق ص 92.
- 103- نفس المرجع السابق، ص92.
- 104- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق 63/3.
- 105- عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص458.
- 106- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص288-289.
- 107- عبد السلام هارون، الأساليب الأنشائية، ص186.
- 108- سورة البقرة الآية 237.
- 109- <https://surahquran.com/aya-tafsir-237-2.html>
- 110- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، 254/23.
- 111- ابن قدامة ، المغني، مصدر سابق، 66/31.
- 112- سورة البقرة، الآية 231.
- 113- هادي نحر، التراكيب اللغوية، مرجع سابق، ص187.
- 114- <https://surahquran.com/quran-search/e3rab-aya-231-sora-2.html>
- 115- سورة البقرة، الآية 240
- 116- سورة المائدة، الآية 6
- 117- سورة الأنبياء، الآية 140
- 118- <https://surahquran.com/quran-search/e3rab-aya-231-sora-2.html>
- 119- سورة البقرة، الآية 229
- 120- <https://surahquran.com/aya-229-sora-2.html>

- 121- <https://surahquran.com/aya-229-sora-2.htm>
- 122- نفس المصدر السابق
- 123- سورة البقرة، الآية 228.
- 124- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دارالفكر، ١٩٧٩م، مادة "عد".
- 125- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، 190/3.
- 126- محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مادة "عد".
- 127- أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، كنز الدقائق، تحقيق: أ. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص 304.
- 128- أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت ١٢٤١هـ)، شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، دار المعارف/2/671.
- 129- زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنكي (ت ٩٢٦هـ)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي.
- 130- أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨هـ)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 131- قمرية بنت سعيد بن محمد الكندي، أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، مرجع سابق ص 92.
- 132- نفسه ص 92.
- 133- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 63/3.
- 134- عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، 4/458-459.
- 135- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 288-289.
- 136- عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، مرجع سابق، ص 186.

المصادر:

1. ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد دار الطلائع. القاهرة.
2. ابن الأنباري. كتاب أسرار العربية تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة التزقي بدمشق. مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق. 1957م.
3. ابن السراج الأصول في النحو، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة بيروت، 1996م.
4. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تحقيق: أحمد عزوناية الدمشقي، الطبعة الأولى 2002م، دار أحياء التراث العربي.
5. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.
6. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993م.
7. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
8. ابن هشام الأنصاري. شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة.
9. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
10. أبوحيان الأندلسي، النهر الماد من البحر المحيط تحقيق: عمر الأسعد. الطبعة الأولى، دار الجيل 1995م.

تأثير النبية الشرطية على الأحكام الفقهية في آيات الطلاق في القرآن الكريم د. عاطف عبد الكريم محمد السلاّمات

11. أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية - القاهرة.
12. أبو العباس أحمد يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، 2008م.
13. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، تحقيق: طه الزيني، ومحمود عبد الوهاب فايد، وآخرون، الطبعة الأولى، 1968، مكتبة القاهرة.
14. ركن الدين الاسترأبادي الوافية في شرح الكافية. تحقيق: عبد الحفيظ شلي. وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان. 1983م.
15. محمد بن محمد بن علي الفيومي، مصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، الطبعة الثالثة ١٤١٤، دار صادر، بيروت.
16. محمد بن محمد، شمس الدين، الخطيب الشربيني مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، حققه وعَلّق عليه: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
17. محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
18. محمد يحيى الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
19. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988.
20. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم. دارالبحوث العلمية، الكويت 1979.
21. الفراء، معاني القرآن. إعداد ودراسة إبراهيم الدسوقي عبد العزيز، إشراف ومراجعة: عبد الصبور شاهين. سلسلة تقريب التراث (5). مطابع الأهرام التجارية. القاهرة.
22. الهروي، الأزهية في علم الحروف تحقيق عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1993م.

المراجع:

1. إبراهيم بن أحمد بن سليمان الكندي، رياض الأحباب وإمتاع الألباب في أصول قواعد الإعراب. ، دار قنة 2006م.
2. عبد المنعم سيد عبد العال. النحو الشامل. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
3. عبده غالب عيسى، فقه الطلاق، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
4. ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دارهجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1990.
5. مالك المظلي. في التركيب اللغوي للشعر اللغوي المعاصر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (246). دار الرشيد للنشر، 1981.
6. محمد أبو الفتوح شريف التركيب النحوي وشواهد القرآن، الطبعة الأولى، دارالقلم للنشر والتوزيع الإمارات العربية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1988.
7. محمد حماسة عبد اللطيف. بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003.
8. مصطفى الغلاييني. جامع الدروس العربية، ط 26. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1992م.
9. مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت.
10. عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة.
11. عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر، 1979.

12. عبد المنعم سيد عبد العال. النحو الشامل، مكتبة النهضة المصرية القاهرة.
13. فخرالدين قباوة، المورد النحوي الكبير، الطبعة الرابعة، دار طلاس، سوريا.
14. قمرية بنت سعيد بن محمد الكندي، أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2014.
15. هادي نحر: التراكيب اللغوية دار اليازوردي العلمية، عمان، 2004.

المواقع الإلكترونية:

Search.mandumah.com

http://mohamedrabeea.net Search.emarefa.net

https://surahquran.com/aya-229-sora-2.html